الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/49/7
3 November 1994

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٢٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/49/L.10)]

٤٩/٧ - المؤتمر الإقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت مجددا في البند المعنون "الحالة في بوروندي"،

وإذ تشير إلى قرارها ٤٨/١٧ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ المتعلق بالحالة في بوروندي،

وإذ تشير أيضا إلى التدابير التي اتخذها مجلس الأمن، ولا سيما إيفاد بعثة إلى بوروندي، وبيانات رئيس المجلس المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر[١] و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر[٢] ١٩٩٣ و ٢٩ تموز/يوليه[٣] و ٢٥ آب/أغسطس[٤] و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر[٥] ١٩٩٤،

وإذ تلاحظ العمل الفعال الذي قام به الأمين العام وممثله الخاص لبوروندي،

وإذ تلاحظ أيضا الدور الهام الذي قام به الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وممثله الخاص لبوروندي،

---

(١) S/26631.
(٢) S/26757.
(٣) S/PRST/1994/38.
(٤) S/PRST/1994/47.
(٥) S/PRST/1994/60.

وإذ ترحب بوزع بعثة دولية للمراقبة في بوروندي في إطار آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات في أفريقيا،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الأحزاب السياسية المعتمدة في بوروندي قد قررت تغليب الحوار والتشاور لإيجاد حلول دائمة للمشاكل المؤسسية، استنادا إلى مبادئ الإنصاف والعدل والقانون والإرادة الراسخة للعيش في سلام،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أيضا ما تم في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ من التوقيع في بوجومبورا على الاتفاق المتضمن لاتفاقية الحكم بين قوات التغيير الديمقراطية (الأغلبية الرئاسية) والأحزاب السياسية المعارضة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التحركات الضخمة وغير المسيطر عليها للسكان، الذين يوجد من بينهم سكان مسلحون، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية برمتها،

وإذ تستند إلى القرار ١١٨/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي يحث على تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا،

وإذ تقلقها أعمال العنف وانتهاكات حقوق الانسان التي لا تزال تحدث في البلد،

وإذ ترحب في هذا الصدد بأعمال كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمكتب الذي أنشأه في بوروندي،

وإذ تأخذ في اعتبارها على النحو الواجب القرار (CM/Res.1527 (LX)) الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الستين، المعقودة في مدينة تونس في الفترة من ٦ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وصدق عليه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية والمتعلق بتنظيم مؤتمر إقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى.

وإذ يسرها العرض السخي الذي قدمته حكومة بوروندى لمنظمة الوحدة الأفريقية لاستضافة هذا المؤتمر الإقليمي، بغية دراسة جميع جوانب هذه المشكلة التي تعرقل خطط وبرامج تحقيق الاستقرار السياسي في منطقة البحيرات الكبرى،

وإذ يسرها أيضا إيفاد الأمين العام لبعثة إلى المنطقة، تحت إشراف السفير ديون، ترمي إلى تيسير إعداد وتنظيم مؤتمر دولي مكرس لمشاكل المنطقة دون الإقليمية، وإذ ترحب بالدعم الذي قدمه مجلس الأمن لهذه المبادرة في البيان الرئاسي المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤[٥]،

واقتناعا منها بأن إيجاد حل متفق عليه للمشاكل المطروحة من شأنه أن يبعد شبح النزاعات التي أصابت المنطقة عموما وبوروندي بصفة خاصة، وبأن ذلك سيكون خطوة هامة نحو السلم والحرية والتنمية والديمقراطية،

١ - تعرب عن عميق ارتياحها لحكومة وشعب بوروندي لالتزامهما بالمصالحة الوطنية، وتدعو الأطراف المعنية إلى مواصلة جهودها من أجل إعادة إقرار السلم والديمقراطية في البلد؛

٢ - تهنئ القادة السياسيين لبوروندي على الخاتمة السعيدة للمفاوضات الرامية إلى إعادة أداء المؤسسات لأعمالها بصورة عادية وتهيب بجميع الأطراف المعنية أن تحترم بدقة أحكام اتفاقية الحكم الموقعة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وبروتوكولاتها الإضافية اللاحقة؛

٣ - تشجع الحكومة الائتلافية الجديدة لبوروندي على أن تواصل دون هوادة كفاحها ضد المحرضين على الحرب ونزع سلاح الميليشيات الشعبية والجماعات المتطرفة الأخرى التي تهدد أمن البلد؛

٤ - تطلب إلى الدول الأعضاء وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم إلى بوروندي:

(أ) المعونة في مجال التعمير والمساعدة الطارئة من أجل تحقيق النهوض الاجتماعي والاقتصادي للبلد والإنعاش الاقتصادي واستئناف التنمية؛

(ب) الدعم للبرامج الوطنية لاستعادة الثقة بين شتى عناصر الشعب البوروندي، ولا سيما عن طريق وزع مراقبين مدنيين لحقوق الإنسان مكلفين بتعزيز الإدارة المحلية؛

(ج) المساعدة المالية والتقنية الملائمة من أجل تعزيز قدرات الجهاز القضائي في البلد، بغية كسر حلقة الإفلات من العقوبة وتمكين السلطات البوروندية من أن تقدم للعدالة مرتكبي المحاولة الانقلابية التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وما لحقها من مذابح عرقية؛

(د) المساعدة لتفكيك الإذاعة غير المرخصة السرية، التي تحرض على الكراهية والعنف العرقيين، وتفكيك كل جهاز دعائي آخر يخرب الجهود الحثيثة الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية؛

٥ - تؤيد كل التأييد حرص رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على الدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى؛

٦ - تدعو الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى المشاركة في تنفيذ هذه المبادرة؛

٧ - تطلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم مساعدتها السخية من أجل تنفيذ المبادرة؛

٨ - تشيد بجميع الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لما قدمته إلى بوروندي من مساعدة إنسانية طارئة منذ بداية الأزمة، وتدعوها إلى مضاعفة جهودها في أثناء المرحلة المقبلة الخاصة بالتعمير والنهوض الاقتصادي؛

٩ - تدعو المجتمع الدولي إلى المشاركة بصورة كاملة عن طريق تقديم مساعدات تقنية ومالية كبيرة من أجل التنفيذ العاجل لخطة العمل التي سيتمخض عنها مؤتمر إقليمي؛

١٠ - تشجع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على مواصلة جهودهما من أجل الإسهام في إعادة الحالة إلى طبيعتها في بوروندي التي لا يزال عدم ثباتها يبعث على القلق؛

١١ - تطلب إلي الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم بتعبئة الموارد لهذه الغاية وذلك بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والعمل على تطبيق هذا القرار وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

الجلسة العامة ٤٣
٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤